التحرير الشعبية. لكن عبدالناصر والبعثيين كانوا متفقين، آنذاك، على القول الذي اعتاد ان يردده الرئيس المصري بأن أكبر العقبات ناجمة «عن تحالف العنصرية الصهيونية مع الاستعمار وتواطؤ الرجعية العربية مع هذا التحالف عن طريق صلتها بالاستعمار»[٧]. وفي موازنة بين الاندفاعات البعثية الحماسية والاتزان المصري، كان عبدالناصر يعلن «أن الجمهورية العربية المتحدة تحتفظ لنفسها بالحرية في العمل، بالتنسيق وبالتعاون، مع القوى العربية الثورية... [وأنها] تحتفظ لهذه القوى بالقرار النهائي لزمان أي معركة ومكانها»[٨].

شيء آخر كان عبدالناصر، في أحيان كثيرة وليس في كل الأحيان، يزنه بميزان أقل تطرفاً من الميزان البعثي؛ فعبدالناصر، حتى مع اتفاقه مع البعثيين اليساريين في لب الموقف من الرجعية العربية، بقي متميزاً عنهم في حرصه على ابقاء الباب مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للاشتراك في جهود المجابهة ضد اسرائيل. وكان من رأيه «أن تكون جبهاتنا مع العدو، في أية نقطة منها، قادرة على أن تتلقى... أي صدمة مفاجئة»[٩]، في اشارة واضحة إلى الجبهة الأردنية.

وفي حين اتصل هجوم البعثيين على حكام الأردن والسعودية، بقي عبد الناصر يهاجمهم، غير أن لهجة الجانبين في الهجوم اختلفت. فازاء التشدد الذي وسم اللهجة البعثية، اتسمت تصريحات عبد الناصر، على الدوام، بالرغبة في ممارسة الضغط من أجل حمل الأردن على المساهمة في مجهودات المجابهة، مما جعلها تتناوب بين التشدد الذي تمليه دواعي الخصومة واللين الذي تقتضيه الحاجة لترك الأبواب مفتوحة أمام التعاون في المستقبل.

محاولة اجتذاب العراق والأردن

وفي غضون ذلك، راحت تتوطد علاقات مصر وسوريا أكثر فأكثر، على الرغم من نقاط الاختلاف الموجودة بينهما، وانتهى الأمر إلى توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٦. وبموجب هذه الاتفاقية، تشكل مجلس دفاع وقيادة عسكرية مشتركان على أساس انه «في حالة وقوع أي اعتداء مفاجئ على احدى الدولتين المتعاقدتين، فبالاضافة إلى الاجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة العدوان، تقرر الدولتان، فوراً، الاجراءات الأخرى التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ»[١٠].

وقد حاول عبدالناصر اجتذاب العراق للدخول في هذه الاتفاقية، غير ان تعقيدات العلاقات بين العراق وسوريا، الناجمة عن اختلافات البعثيين العراقيين مع زعيم النظام العراقي، آنذاك، عبد السلام عارف، الناجمة، بدورها، عن انقلاب عارف على زملائه البعثيين العراقيين ومحاولته الاستفراد بالحكم دونهم، حالت دون دخول العراق في اتفاقية تشترك فيها سوريا. واذ واصل عبدالناصر السعي في هذا الاتجاه، نجحت جهوده في الزام العراق، بصورة غير مباشرة، بمضمون الاتفاقية، الذي هو التعاون في مواجهة العدوان. وعلى ذلك، اعلنت الحكومة العراقية أنها «اذ تبارك هذه الاتفاقية، تؤكد تمسكها بجميع التزاماتها العسكرية الناشئة عن ارتباطها [مع مصر] باتفاقية القيادة السياسية الموحدة والاتفاقيات الأخرى، كما تؤكد استعدادها لوضع جميع امكانياتها للدفاع عن الشقيقة سوريا أو أي قطر عربي آخر يتعرض للعدوان»[١١]. وفي العبارة الأخيرة اشارة فصيحة الدلالة إلى الأردن.

هذا كله أظهر، على نحو جليّ، أن ثلاثة بلدان عربية راحت تعزز تعاونها العسكري،